قراءة تحليلية لدور الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة وحوكمة النزاع وتعزيز الاستقرار في مالي

The Role of Algerian Diplomacy in Mediation, Conflict Governance, and Regional Stability in Mali.

عموري نسيمة[1]

[1] كلية الحقوق و علوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة n.amouri@univ-dbkm.dz

عضو بمخبر السياسات العامة و التحديات التنموية و الأمنية في بلدان المغرب العربي

تاريخ الإرسال: 09 / 03 /2026 تاريخ القبول: 12 / 05 /2026 تاريخ النشر: 22 / 05 /2026

ملخص:

تعتبر العلاقات الجزائرية–المالية إحدى تمظهرات التفاعل الإقليمي في الساحل الإفريقي، خاصة و أن الجزائر تعد فاعل محوري يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين معادلة التعاون الأمني ومتغيرات توتر المصالح لذلك فالحديث عن عمق العلاقات الجزائرية بدولة مالي يتجاوز البعد الحدودي ويمتد إلى اعتبارات استراتيجية أوسع، تتصل مباشرة بالأمن الوطني الجزائري من جهة وبأمن منطقة الساحل من جهة أخر، و في هذا السياق تبنت الجزائر مقاربة الدبلوماسية الاستراتيجية لبناء السلم الأهلي في مالي و محيطها الإقليمي، غير أن تباين مصالح الأطراف الدولية و الإقليمية قد أفضى إلى تعقد المشهد بين الدولتين، في ظل استمرار التوترات الداخلية في مالي و التي تعكس حجم التحديات التي ستواجه الدبلوماسية الجزائرية ، و هذا ما يبرر حرص الجزائر على الأمن في المنطقة عبر تعزيز الحوار السياسي والوساطة وآليات التعاون متعدد الأطراف لصد التدخلات الأجنبية ، وعليه فجدلية التعاون والتوتر تعكس دينامية مفتوحة على احتمالات إعادة صياغة أدوار الجزائر في محيطها الإقليمي بما يضعها أمام رهانات متجددة في مجال بناء السلم المستدام.

كلمات مفتاحية: العلاقات الجزائرية المالية، الجوارالاقليمي، التعاون الأمني، الدبلوماسية الجزائرية، السلم الأهلي المستدام.

Abstract:

Algerian-Malian relations embody a complex regional interaction in the Sahel, where Algeria acts as a pivotal stabilizer balancing security cooperation against shifting interests. This partnership transcends border issues, linking directly to Algerian national security and broader Sahelian stability. Algeria employs "Strategic Diplomacy" to foster peace, yet conflicting international agendas and Malian internal tensions complicate this mission. This necessitates Algeria's reliance on political dialogue, mediation, and multilateralism to counter foreign interference. Ultimately, the dialectic of cooperation and tension reshapes Algeria's regional role, presenting renewed stakes in achieving sustainable peacebuilding within its immediate neighborhood.

Keywords: *Algerian-MalianRelations; Regional Neighborhood; Security Cooperation; Algerian Diplomacy; Sustainable Civil Peace.*

1- المؤلف المرسل: عموري نسيمة، **الإيميل:** n.amouri@univ-dbkm.dz

مقدمة :

تشهد حدودنا الجنوبية العديد من الصراعات والنزاعات المسلحة التي تثير قلقا متزايدا ، كون الحدود هو خط الدفاع المتقدم لأمن وسلامة ترابنا الوطني،وبما اننا نقاسم حدودنا مع جيراننا فإننا اعتبرناها ماضيا وحاضرا نقاط تفاعل مع العالم الخارجي، ونعمل دوما على أن تكون آمنة مزدهرة ومستقرة،مهما كانت علاقاتنا السياسية مع دول الجوار.

وانطلاقا من هذا الادراك فان الجزائر تحملت ولا تزال الكثير من تبعات عدم الاستقرار في دول المنطقة بما فيها دولة مالي من منظور انساني واجتماعي تتمثل في نزوح الالاف اللاجئين نحو بلادنا، غير ان هذه الأوضاع غير المستقرة افرزت لنا واقعا اخر اكثر تعقيدا وخطورة، و المرتبط بتزايد ظاهرة تهريب السلاح والمتفجرات وتمويل الإرهاب بتجارة المخدرات، واستغلال الجماعات الإرهابية تحت مسميات ومبررات متعددة و يزيد من حدة هذه التطورات الصراعات العرقية والاثنية والدينية، التي استغلتها الأطراف الدولية وجعلت منه مجالا استراتيجيا لتدخلها المباشروغير المباشر.

لذلك فالعلاقات الجزائرية-المالية تمثل نموذجًا معبّرًا عن تداخل أبعاد الأمن الإقليمي وإدارة النزاعات وبناء السلم، و تحاول الجزائر كفاعل إقليمي محوري إلى ترسيخ مقاربة قائمة على الأمن التعاوني والوساطة الدبلوماسية، مستندةً إلى خبرتها الطويلة في تسوية النزاعات الإفريقية ودعم الحلول السلمية الداخلية و تحقيق توازن المصالح الإقليمية ضمن فضاء الجوار ،عبر الجمع بين آليات التعاون الأمني والسياسي من جهة، وجهود بناء الثقة والاستقرار من جهة أخرى، فتوقيع اتفاق السلم والمصالحة في مالي 2015 برعاية جزائرية إحدى أبرز محطات هذا الدورأين سعت الجزائر من خلاله إلى إعادة صياغة العلاقة مع مالي على أساس التكامل الأمني والتنمية المشتركة، لا على منطق النفوذ أو الهيمنة.

من خلال ما تقدم فإننا سنحاول الاجابة على الإشكالية الآتية:

هل نعتبر ما يحدث في دولة مالي التي نقاسهما الحدود الجنوبية من انفلات أمني وتوسع دائرة النزاعات المسلحة الذي تغذيه الهشاشات المؤسساتية والتدخلات الأجنبية من شأنه ان يعيد تمزيق جغرافية المنطقة ويعيد رسم حدودها؟ وهل مقاربة الحلول الدبلوماسية الجزائرية لأطراف النزاع في مالي قادرة على تجنيب المنطقة المزيد من الأشكال الجديدة للعنف البنيوي المتنامي

وتعيد بناء الوحدة و بناء آليات التعاون الأمني بين الجزائر و مالي في إطار توازن المصالح الإقليمية في منطقة الساحل؟

و تتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي المرتكزات الجيوسياسية والتاريخية التي أسست لطبيعة العلاقات الجزائرية-المالية ضمن إطار الجوار الإقليمي؟
- كيف تجسّد الدور الجزائري في تعزيز التعاون الأمني ومكافحة التهديدات العابرة للحدود داخل الفضاء الساحلي؟
- ما مدى تأثير هذا الدور الدبلوماسي على إدارة وتوازن المصالح الإقليمية بين الجزائر ومالي في ظل التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل؟

و للإجابة عن الإشكالية حددنا فرضية مفادها:

كلما تنامى دور الدبلوماسية الجزائرية باتجاه تعزيز التعاون الأمني الإقليمي من خلال إعادة تشكيل العلاقات الجزائرية-المالية، كلما انعكس ذلك ايجابا بما سيحقق توازنًا في المصالح الإقليمية ويعزّز مكانة الجزائر كفاعل محوري متوازن في فضاء الساحل الإفريقي.

و تهدف الدراسة الى بلوغ جملة أهداف علميّة أبرزها:

- قراءة تحليلية معمقة لتداعيات الازمة في مالي على الأمن القومي الجزائري.
- توضيح العلاقة الحتمية بين الامن القومي الجزائري، والامن الاقليمي: ارتباط تهديدات الازمة في مالي بالأمن الوطني الجزائري، نتيجة الانكشاف الحدودي عبر تنامي دور الجماعات الارهابية، انتعاش التجارة الغير مشروعة للأسلحة، و الجريمة المنظمة و الذي ينجم عنه هاجس تصدير الازمة.
- إبراز مضامين المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمة في مالي.

المنهج البحثي، والمداخل المقترحة:

تم اعتماد المنهج التاريخي لتحليل تطورالعلاقات الجزائرية المالية وفهم الخلفيات الجيوسياسية والاجتماعية التي شكلت سياسات الجزائراتجاه مالي و كما تم أيضا استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة التجربة الجزائرية أثر المبادرات الأمنية والدبلوماسية على إعادة تشكيل العلاقات الثنائية ،وتُركز مقاربة الأمن الإقليمي والتعاوني على دراسة أبعاد التعاون بين الدول المتاخمة وإدارة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والهجرة غير النظامية. بينما تتيح مقاربة حل النزاعات وبناء السلم تقييم دور الجزائر في الوساطة والمصالحة وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي، فتوظيف هذه المقاربات مجتمعة تساعد في فهم ميكانيزمات الدور الجزائري كفاعل محوري وتحقيق توازن المصالح الإقليمية، وتوفر الدراسة إطارًا متكاملاً لربط السياسات الأمنية والدبلوماسية الجزائرية بمخرجات التعاون الإقليمي وبناء السلم المستدام في منطقة الساحل الافريقي.

و سنقوم بمعالجة موضوع المقال من خلال المحاور التالية:

-الإطار النظري والجيوسياسي للعلاقات الجزائرية–المالية.

-مضامين المقاربة الجزائرية للدفع نحو الحل السياسي في مالي.

-مقترحات لوحدة واستقرار دولة مالي وإدارة توازن المصالح الإقليمية في ظل التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل.

1. الإطار النظري والجيوسياسي للعلاقات الجزائرية–المالية

يكتسي البعد الجيوسياسي لهذه العلاقات أهمية خاصة في ظل التحديات الأمنية والتنموية التي تشهدها المنطقة، مما يجعل التعاون بين الجزائر ومالي عاملاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة الساحل الافريقي.

1.1. التعرف على دولة مالي:

تُعد جمهورية مالي فاعلاً جغرافياً محورياً في منطقة غرب إفريقيا بمساحة إجمالية تبلغ 1,24 مليون كلم²، وهي دولة حبيسة تفتقر إلى أي إطلالة بحرية مما يجعل أمنها مرتبطاً بنيوياً بجيرانها السبعة. وتمتلك مالي أطول شريط حدودي لها مع الجزائر بطول يبلغ 1376 كلم، وهو ما يفسر التداخل الاستراتيجي والأمني العميق بين الدولتين[1].

تتميز البنية الديموغرافية لدولة مالي بتعددية إثنية معقدة تتقاسم الفضاء الجغرافي للبلاد؛ حيث تمثل مجموعات الماندي والصونغاي الثقل السكاني الأكبر بنسبة تقارب 50%، تليها قبائل الفلان بنسبة 20%. وفي المناطق الشمالية المتاخمة للصحراء الكبرى، يتركز الطوارق 20% والعرب 10%،وهو التوزيع الذي يفسر التباين السوسيولوجي بين المركز في باماكو والأطراف في كيدال وتمبكتو وغاو. وعلى الصعيد الثقافي، تبرز لغة البامبارا كأداة للتواصل المجتمعي الواسع، بينما يمثل الإسلام القاسم المشترك الغالب باعتناق أكثر من 80% من السكان له، مما يعزز الروابط الروحية العابرة للحدود مع دول الجوار وعلى رأسها الجزائر[2].

شهدت المؤشرات الديموغرافية والعسكرية لجمهورية مالي تحولات متسارعة إذ تُشير تقديرات عام 2024-2025 إلى أن عدد السكان تجاوز 24 مليون نسمة، مع نمو ديموغرافي مستمر[3]. وفي الشق الدفاعي، ضاعفت مالي قدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية، حيث قفزت الميزانية الدفاعية لتتجاوز 1.5 مليار دولار سنوياً[4].

أما على الصعيد المؤسساتي، فقد دخلت البلاد مرحلة قانونية جديدة بعد المصادقة على دستور يونيو 2023، الذي عزز من صلاحيات رئيس الجمهورية كفرد فاعل في السلطة التنفيذية، كما أحدث الدستور الجديد تغييراً في الهيكل التشريعي بإنشاء برلمان يتكون من غرفتين في مسعى لإعادة بناء

مؤسسات الدولة بما يتوافق مع مخرجات "المسار الانتقالي" الذي تعيشه البلاد منذ عام 2020[5].

و لطالما شكّلت الموارد الطبيعية الكامنة في شمال مالي محوراً للتنافس الدولي حيث سعت فرنسا منذ تسعينيات القرن الماضي للحفاظ على نفوذها التقليدي عبر استراتيجية "فرانس-أفريك" القائمة على الروابط الأمنية والاقتصادية الوثيقة مع النخب الحاكمة، غير أن التحولات الجيوسياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وبداية هيمنة القطب الواحد، أدت إلى تصاعد "المنافسة الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة وتنامي التيارات الرافضة للوصاية الغربية ومع حلول عام 2025، انتقل المشهد من التنافس التقليدي إلى "قطيعة استراتيجية" تجلت في الانسحاب العسكري الفرنسي الكامل وتراجع الدور الأمريكي الدفاعي، وهو الفراغ الذي استغلته قوى دولية كروسيا والصين لإعادة رسم نفوذها في القارة[6].

2.1. الأسس التاريخية والسياسية للعلاقات الجزائرية –المالية

تتصف العلاقات الجزائرية المالية بطابع جغرافي وسياسي وتاريخي معقد يمتد منذ عشرات السنين، حيث تشترك الجزائر ومالي بحدود تمتدّ لأكثر من 1,300 كيلومتر، وتاريخ طويل من التداخُلات الثقافية والعرقية خصوصاً في مناطق الشمال المالي ذات الامتدادات الأمازيغية والطوارقية[7].

و بعد حصول كلٍ من الجزائر ومالي على استقلالهما عن فرنسا، تطورت العلاقات الثنائية في سياق الانتماء الإقليمي والتحديات الأمنية،واستندت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال إلى مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[8].

و في هذا الصدد تشير الدراسات التاريخية الى أن العلاقات بين الجزائر ومالي ظلت تقليديا ودية بحكم الجغرافيا وروابط التاريخ[9]، و هنا نستحضر موقف مالي بقيادة الرئيس **موديبو كيتا** خلال حرب الرمال 1963 و الذي اتسم بالحياد

الإيجابي، حيث تجنبت مالي آنذاك الانحياز لأي طرف و دعت إلى حل النزاع عبر الحوار والوساطة الإفريقية، تماشيًا مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية الناشئة آنذاك، مما يعكس رغبتها في دعم الاستقرار الإقليمي دون الدخول في اصطفافات سياسية أو عسكرية[10].

و عليه فالمرحلة الأولى من العلاقات بين الجزائر ومالي اتسمت بروح التضامن الإفريقي ومبادئ عدم الانحياز، كما أن الجزائر انطلاقًا من حدودها الجنوبية المشتركة مع مالي أولت اهتمامًا خاصًا بمنطقة شمال مالي ذات الامتداد القبلي والثقافي مع الجنوب الجزائري، إدراكًا منها لارتباط استقرارها الداخلي بالأمن في تلك المنطقة[11].

و بذلك فجذور وأبعاد الدور الجزائري في مالي مرتبطة برؤية شاملة للسياسة الإقليمية في الساحل، و التبلور الفعلي للدور الدبلوماسي الجزائري برزمنذ اتفاق تامنغاست سنة 1991، عندما تدخلت الجزائر كوسيط بين الحكومة المالية وحركات الطوارق في شمال البلاد، كماأنّ اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة لعام 2015 سعى إلى ترسيخ موقع الجزائر كفاعل رئيسي في تسوية الأزمات الإقليمية و يؤكد مكانتها كقوة إقليمية مسؤولة في الساحل الإفريقي[12].

2. مضامين المقاربة الجزائرية لدفع نحو الحل السياسي في مالي

وضعت الجزائر مقاربة خاصة للتعامل مع الازمة المالية قصد حصر اخطارها المرتقبة على امن واستقرار الجزائر من خلال:

1.2. طبيعة التحركات الجزائرية في صياغة تحركاتها اتجاه مالي:

و تمثل المقاربة الجزائرية في مالي تجسيدًا واضحًا لما يُعرف في أدبيات العلاقات الدولية بدور "الوسيط الإقليمي المسؤول" ، فقد حدّدت الجزائر دورًا إقليميًا مميّزًا في فضّ النزاعات الإفريقية كالآتي[13]:

-اعتماد نهج الوساطة السياسية بدل التدخل العسكري، وهو ما ينسجم مع صورتها الذاتية التاريخية كدولة ثورية مناهضة للاستعمار.

-ترسيخ النظام الإقليمي الإفريقي والدولي لهذا الدور، إذ غالبًا ما يُنتظر من الجزائر أن تتدخل دبلوماسيًا لا عسكريًا لحل أزمات جوارها الجنوبي.
-تُعَدّ التحركات الجزائرية اتجاه مالي آلية لتثبيت هويتها الدبلوماسية القائمة على الحياد والوساطة، في إطار دور معياري نابع من قيم سياسية متجذّرة لا من مصالح آنية تعكس ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية.
-اعتماد الجزائر لخيار التسوية السياسية عبر الحوار و تهيئة بيئة تفاوضية تسمح للأطراف المالية بتوليد الحل داخليًا، كما في اتفاق الجزائر 2015.
-الوساطة الجزائرية وقائية كونها تتدخل قبل تفاقم الأزمات، وتستخدم مكانتها السياسية لإقناع الأطراف بالالتزام بمسار الحوار، محافظة بذلك على استقرارها الحدودي وعلى أمن منطقة الساحل ككل.
-المقاربة الجزائرية في مالي تقوم على الربط بين الأمن و التنمية حيث أن السلام الدائم لا يتحقق إلا عبر العدالة التنموية والإدماج السياسي للطوارق وسكان الشمال، ما يجعلها قريبة من نموذج بناء السلم الإيجابي الذي طوّره **Johan Galtung**.
و بهذا السلوك عكست الدبلوماسية الجزائرية إدراكًا لخطورة عدم الاستقرار في الساحل على أمنها الوطني حيث سعت من خلال مفاوضات مباشرة وغير مباشرة استضافتها على أراضيها، بالاعتماد على مقاربة "الأمن عبر التنمية" معتبرة أن معالجة الأزمة لا يمكن أن يتم عبر الوسائل العسكرية وحدها، بل من خلال تعزيز الحوارو وتحقيق العدالة التنموية ودمج المكونات المحلية في العملية السياسية، ومن هذا المنطلق جاءت رعايتها لـاتفاق الجزائر الأول سنة 1991ثم اتفاق الجزائر الثاني سنة 2006 وأخيرًا اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة عام 2015، الذي عُدّ تتويجًا لمسار دبلوماسي طويل هدفه تثبيت الاستقرار في مالي ومنع تمدد التهديدات الأمنية إلى الجزائر ودول الجوار[14].

و هنا يتجلى أن الجزائر تمارس دور الوسيط وتسعى إلى ترسيخ نموذج دبلوماسي يعتمد على الحوار والسيادة المتبادلة[15].

ويعد انقلاب 2021 وتولي الجيش الحكم في مالي نقطة تحول مفصلية في العلاقات الجزائرية المالية، خاصة بعد أن انتهجت البلاد سياسة جديدة عبر الابتعاد عن الشركاء التقليديين والتوجه نحو لاعبين جدد، وفي 2023 اندلعت مواجهات في الشمال بين الجيش المدعوم من قوات فاغنر والحركات الأزوادية والتنظيمات المسلحة فاستضافت الجزائر، بصفتها راعيًا لاتفاق 2015 للسلام والمصالحة قادة الفصائل وبعض الزعماء السياسيين والدينيين، و على إثر ذلك ذلك اتهم المجلس العسكري المالي الجزائر بأعمال عدائية فاستدعى الطرفان سفراءهما في ديسمبر 2023، أما في جانفي 2024، أعلن المجلس العسكري خروجه من اتفاق 2015، وبعد معركة تنزواتن في جوييلة 2024 التي أسفرت عن خسائر بشرية، شعرت الجزائر بتهديد أمني مباشر قرب حدودها، ما دفعها إلى إسقاط طائرة مسيرة اخترقت مجالها الجوي، ثم استدعت كونفدرالية دول الساحل سفراءها من الجزائر التي ردت بإغلاق المجال الجوي أمام باماكو[16].

و ما نلاحظه في ظل تعقيد المشهد الأمني في مالي أن الجزائر قد تعاملت مع توترات السنوات الأخيرة خصوصًا منذ 2023، بمنظور وطني استراتيجي يركّز على حماية الأمن القومي وتجنيب المنطقة مزيدًا من الانزلاق نحو العنف،و بعد أن تبنّت مالي سياسات إقصائية تجاه شركائها التقليديين وابتعدت عن الوساطة الجزائرية، سارعت الدبلوماسية الجزائرية إلى تأكيد تمسّكها بمبادئ حل النزاعات سياسيًا عبر استمرار التواصل مع الأطراف الفاعلة في مالي واستضافت اجتماعات قادة الفصائل، معتبرة ذلك جزءًا من واجبها الوطني في ربط الاستقرار الإقليمي بأمنها الداخلي، وتأكيدا لاحترام سيادة مالي ووحدة أراضيها مما يعكس رؤية وطنية متجذرة في بنية السياسة الخارجية الجزائرية[17].

2.2 التحديات التي تواجهها المقاربة الجزائرية لحل الأزمة في مالي:

تواجه الجزائر في سعيها لتسوية النزاع في مالي بعيدا عن الحل العسكري العديد من التحديات التي تتعلق بصياغة الوساطة و استدامتها[18]:

أ. إعادة صياغة الدور الاستراتيجي للدبلوماسية الجزائرية: استمرار الجمع بين مبادئ عدم التدخل وسيادة الدول والمصالح الاستراتيجية الأمنية حول قضية كيدال، وتوسع الجماعات المسلحة في الشمال، مما يفرض تحديات للوساطة الجزائرية، كوساطة محايدة .

ب. فقدان الثقة والانكفاء المالي: بعد انسحاب الحكومة المالية من اتفاق الجزائر 2015، تواجه الدبلوماسية الجزائرية تحديًا كبيرًا في الحفاظ على دورها كوسيط شرعي، إذ اتُهمت بالانحياز أو عدم الكفاءة في تحقيق نتائج ملموسة .

ج. تداخل النفوذ الدولي والإقليمي: تتداخل في الأزمة قوى دولية وإقليمية فرنسا و روسيا من خلال فاغنر-المغرب ودول الخليج،مما يقوض تأثير الدورالجزائري التقليدي و تمرير مقاربة موحدة في حل النزاعات بالحلول السياسية.

د.الهشاشة المؤسساتية للدول الإقليمية: و يظهر ذلك في كل من تشاد و النيجر و موريتانيا و بوركينافاسوالتي تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي و الأمني.

ه. خطر تمدد التوترات في دول الجوار: و تصدير حالة القلق الاجتماعي الى بعض مناطق الجنوب الجزائري، و التي تنحصرفي احتجاجات شعبية للمطالبة بالعمل و تأمين المسكن و الخدمات، أين تحاول بعض الجهات استغلالها لإثارة الفوضى و احداث الشغب لزعزعة الإستقرار.

و حتى التقارير الدولية حول الساحل تبرز أن تدخلات مكافحة الإرهاب وأدوارًا خارجية ساهمت في تعقيد المشهد الأمني والسياسي في شمال مالي، حيث تتداخل مصالح الجماعات المسلحة والطوارق مع أجندات مكافحة الإرهاب[19].

كذلك أشارت تقارير الأمم المتحدة حول مينوسما وتجارب حفظ السلام في مالي تراجع الوجود الدولي والمبعوثين وغياب تنسيق كافٍ مع الجهات الإقليمية من ضمنها الجزائر، وبهذا الغياب تضعف قدرة بعثة الأمم المتحدة باعتبارها البنية الداعمة لحفظ السلام و كذلك بالنسبة للجزائر في سعيها لتثبيت الاستقرار إقليميًا[20].

3.2 مقترحات لوحدة واستقرار دولة مالي وإدارة توازن المصالح الإقليمية في ظل التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل:

لقد حث الدبلوماسي الجزائري و مهندس اتفاق الجزائر 2015 **رمطان لعمامرة** على ضرورة تكييف الأطر القانونية للمصالحة في إطار "اتفاق الجزائر" ليتماشى مع المتغيرات السياسية في باماكو2025 بشرط الحفاظ على وحدة الدولة المالية و اتباع اللامركزية للقضاء على أزمة التغلغل خاصة في الشمال من خلال إنشاء "منطقة استقرار حدودية" تعتمد على دوريات مشتركة وتنمية اقتصادية محلية تشرف عليها لجنة من الحكماء الأفارقة لضمان عدم عودة الاشتباكات المسلحة بين السكان المحليين في الشمال و السلطة المركزية في بامكو[21]، و هنا سيكون للدبلوماسية الجزائرية دور محوري كقوة إقليمية محايدة ستؤدي دور "الميسّر الإقليمي" بدل الوسيط التقليدي، من خلال توسيع قنوات الحوار لتشمل الزعماء المحليين والقبائل والأطياف المدنية، كما أن إدماج الحركات الأزوادية في العملية السياسية واستئناف اتفاق الجزائر للسلام هما المدخل الحقيقي لوحدة الدولة المالية[22].

كما أن الاندماج الاقتصادي العابر للحدود يشكل آلية جد مهمة لربط استقرار مالي بمشاريع تنموية كبرى تربطها بالمحيط الأطلسي، مما يحول المناطق الحدودية من بؤر للتوتر إلى مناطق تبادل تجاري، و التي أطلق عليها تسمية: "المقاربة الاقتصادية العابرة للحدود" كبديل للصراع، بتوطين مشاريع الطاقة المتجددة في مناطق النزاع، و الفكرة هي تحويل المقاتلين السابقين إلى قوى

عاملة في مشاريع البنية التحتية الممولة إقليمياً، مما يجعل الاستقرار مصلحة ربحية للجميع[23].

ضف الى ذلك ضرورة بناء منظومة أمنية إقليمية مستقلة عن النفوذ الغربي بتفعيل "منظومة أمنية مشتركة" بين دول الجوار المباشر، بتنسيق استخباراتي لضبط الحدود مما يقلل الاعتماد على القوى الكبرى ويمنع تحول مالي إلى ساحة تجاذب[24].

و ثم البدء بمصالحة داخلية محلية ، بواسطة "لجان مصالحة محلية" في الشمال لتمهيد الحوار الوطني الجامع و خلق فرصة للتعايش المشترك و تفادي الانزلاق إلى النزاع مجددا، من خلال مرافقة الاتحاد الإفريقي والجزائر [25]، و من أجل تفعيل المصالحة والعدالة الانتقالية كمسلك تصالحي بعيداعن المحاكمات والقصاص، و تم تحديد الميكاميزمات التالية :

- الاتفاق على مبادئ وآليات المصالحة و ذلك بالعودة الى حوار وطني شامل لا يستثني أحداً، مع الدعوة الى "مؤتمر سيادة مستدام" يركز على صياغة الدستورالمالي من جديد بشكل يضمن التوازن بين سلطة باماكو المركزية والخصوصيات الثقافية للأقاليم الشمالية[26].
- إنشاء نظام قضائي يجمع بين العدالة القانونية والمصالحة العرفية لإنهاء النزاعات العرقية، و وضع قانون للعدالة الانتقالية له ثلاث مقومات: المساءلة و المحاسبة والمصالحة، و مرافقته بإنشاء منصة وطنية للشفافية والمصالحة تتيح لسكان الأقاليم البعيدة المشاركة في صنع القراروالمراقبة توزيع الثروات الوطنية[27].
- تفعيل دور المرأة كفاعل أساسي في الوساطة والتماسك الاجتماعي، و يؤكد هذا الطرح أن استقرار مالي عام 2025 لا يمكن أن يكتمل دون إشراك حقيقي للمرأة المالية في مسارات التفاوض الرسمي والقاعدي، فالوساطة

النسوية العابرة للحدود في منطقة الساحل أصبحت آلية ملحة لتعزيز السلم بعيداً عن الحلول الأمنية الصلبة[28].

الخاتمة:

و مما سبق ، يمكن القول إن العلاقات الجزائرية–المالية في ظل التحولات الراهنة لم تعد هذه الأخيرة مجرد علاقة ثنائية تقليدية، بل تحولت لتشكل نموذجاً معقداً لاختبار قدرة الدول المحورية على إدارة الأزمات العابرة للحدود في بيئة جيوسياسية شديدة الاضطراب وخلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات المحورية التي تربط بين المتغيرات الأساسية:

أولاً: أن الأمن القومي الجزائري مرتبط بنيوياً باستقرار مالي؛ حيث أثبت التحليل أن أي انكشاف حدودي أو هشاشة مؤسساتية في باماكو يؤدي حتماً إلى "تصدير الأزمة" مما يجعل المقاربة الجزائرية "مقاربة وجود وضرورة" وليست مجرد خيار دبلوماسي.

ثانياً: بروز جدلية التعاون و التوتر في معالجة الأزمة في مالي مرتبط بحتمية التحول في المقاربة الجزائرية رغم استنادها إلى "اتفاق السلم والمصالحة"، خاصة و أنها واجهت تحديات سيادية نابعة من رغبة السلطة المركزية في مالي في إعادة صياغة تحالفاتها، مما يفرض على الجزائر الانتقال من دور "الوسيط التقليدي" إلى دور "الشريك الاستراتيجي التنموي" الذي يربط الأمن بمسارات الاندماج الاقتصادي.

ثالثاً: أكدت الدراسة أن الحل المستدام في مالي لا يمكن اختزاله في البعد العسكري الصلب بل يكمن في "ثلاثية الاستقرار" التي تجمع بين: المصالحة المحلية القاعدية، التنمية العابرة للحدود، وتعزيز أدوار الفاعلين الاجتماعيين كالمرأة والشباب كضمانة لغلق الطريق أمام الأجندات الأجنبية.

التوصيات:

- ضرورة مواصلة الوساطة السلمية التي تقوم بها الجزائر تجاه دولة مالي واعتبارها ضمن الأولويات القصوى لأمن المنطقة واستقرارها و مساعدتها لتفادي الفشل في مواجهة هذه الأزمة.
- تشجيع المبادرات التي ترعاها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" طالما تضع الوحدة الترابية المالية ثابت في جميع خياراتها. واحترام خصوصية التركيبة الاجتماعية العرقية والاثنية لدولة مالي.

- تعزيز وتقوية آليات مكافحة الإرهاب في المنطقة وتجنب توظيفها سياسيا.
- تقليص الفراغ السياسي والهوة بين سكان الشمال والجنوب في تنمية الأقاليم المالية بمعالجة أزمة التغلغل من خلال اللامركزية الإدارية.
- مساعدة مالي في إعادة بناء قواتها الأمنية المختلفة ورفع أداء وتنظيم الجيش بتدريبه على عقيدة عسكرية تتسم بالحياد حتى يصبح منضبطا لضمان العودة الآمنة للمسار الجمهوري و الدستوري.
- الإسراع في مرافقة مالي في بناء مؤسساتها السياسية المنتخبة واشراك جميع أفراد المجتمع بواسطة ممثليه الشرعيين مع تفعيل مبدأ الشفافية والمبادلة لمجابهة كل أشكال الفساد.
- إطلاق مشاريع تنموية في المناطق الحدودية على أن تكون المساهمة مشتركة بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.
- اقناع الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والقوى المتحالفة معها بأن الأمن القومي والتنمية المستدامة في الشمال لا يتحققان عبر كيانات سياسية هشة مما يستدعي التخلي الفعلي عن مطلبها بالاستقلال وان قوتها في وحدتها الوطنية في ظل فضاء إقليمي قوي وموحد (الجزائر-مالي) يحميهم من الجماعات الإرهابية والتدخلات الأجنبية.
- مواصلة الجزائر تعزيز دورها المحوري والاستباقي في إدارة الأزمات بالمناطق الحدودية ؛ وذلك عبر إدراك أن التدخلات الدولية سواء: الروسية والغربيةوالإقليمية، في مالي ليست مجرد تهديد عابر، بل هي إعادة صياغة للنفوذ الجيوسياسي على حدودنا الجنوبية لذلك يجب النظر لهذه التدخلات من خلال منظور الأمن الوطني الممتد؛ حيث يظل رفض التدخل العسكري الأجنبي ثابتاً سياسياً و لكن يقابله ميدانياً تعزيز المظلة الأمنية التشاركية التي تضع الجزائر كشريك أمني لتحصين العمق الاستراتيجي الجزائري.

التهميش و الإحالات :

[1]- بن عمارة محمد. الجغرافيا السياسية لمنطقة الساحل الإفريقي: التحديات والرهانات. الجزائر: منشورات الحبر، 2021، ص 45 .

[2]- تقرير مؤشر الحرية الدينية والتركيبة السكانية، الجمهورية المالية: التقرير السنوي الخاص بالدين والإثنيات، مركز الدراسات الإفريقية، 2023، ص 14.

3صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، تقرير حالة سكان العالم 2024: المؤشرات الديموغرافية لغرب إفريقيا، نيويورك، 2024، ص 112 .

[4]- معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI) ، تقرير الاتجاهات في الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024، ستوكهولم، ص 54-56 .

[5]- الجريدة الرسمية للجمهورية المالية، *نص دستور يونيو 2023: إعادة تنظيم السلطات الدستورية*، باماكو، منشورات الأمانة العامة للحكومة، 2023 .

[6]- يارا خالد، الفراغ الجيوسياسي في الساحل الإفريقي: قراءة في تراجع الدور الفرنسي وصعود الفاعلين الجدد. القاهرة: مركز "ترو ستاديز" للأبحاث والدراسات (True Studies)، منشورات نوفمبر 2025، ص 18-22 .

[7]- توتُّر العلاقات الجزائرية المالية، نقلا عن: https://www.cass-center.org/ar/blog/ ، تاريخ التصفح: 01-11-2025، التوقيت 12:00.

[8]-Muhammed TANDOĞAN, Omar BOUACHA, **THE ALGERIAN SECURITY APPROACH TOWARDS THE SAHEL REGION: CASE OF MALI ,** Türkiyat Mecmuası, c.27/1, 2017, 305-306.

[9]- **قراء تحليلية في الأزمة السياسية بين الجزائر ومالي.. الجذور التاريخية وأسباب التصعيد الراهن،** نقلا عن:

https://africanperceptions.org/ar/2025/04/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84/?utm ، تارخ التصفح 9-11-2025، التوقيت: 10:00.

[10]-عزي، محمد لخضر. **السياسة الخارجية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات.** الجزائر: دار الخلدونية، 2014، ص. 87.

[11]-بريش، عبد القادر. **السياسة الخارجية الجزائرية: الأبعاد والمرتكزات**. الجزائر: دار الهدى، 2016، ص. 112–114 .

[12]- Vircoulon, Thierry. **L'Algérie et la crise malienne. Paris: Institut Français des Relations Internationales** (IFRI), 2013, p. 3–7.

[13]- Hadjab, Abdelghanie. "The Algerian Mediation Role in Resolving International Disputes." Journal of Legal Studies and Researches, Vol. 10, No. 1, January 2025, pp. 40 49.

[14]-عزي، محمد لخضر، مرجع سبق ذكره ، ص 156-158.

[15]- Hadjab, Abdelghanie, op.cit, p.49.

[16]-حبيب الله مايابى، **سؤال وجواب.. أسباب وتداعيات الأزمة بين مالي والجزائر**، نقلا عن: https://www.aljazeera.net/news/2025/4/8/%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9?utm_source ، تاريخ التصفح: 25-11-2025، التوقيت: 22:00.

[17]- Aïadi, Noureddine. **Kidal vaut bien une guerre… : l'Algérie, la France et le Mali au cœur des enjeux sahélo-sahariens**. Alger : Publications Al-Qabia, 2024, pp. 212–214.

[18]- Aïadi, Noureddine. Opcit, pp 210 214

[19]- UN Security Council, Report of the Secretary-General on West Africa and the Sahel, S/2024/871, covering developments and trends in West Africa and the Sahel for the period 1 July – 30 November 2024.

[20]- UN Security Council, Report of the Secretary-General on MINUSMA, S/2024/105, para. 47.

[21]-رمطان لعمامرة، **الدبلوماسية الجزائرية: هندسة السلام في إفريقيا**، الجزائر: منشورات دحلب، 2023، ص 142.

[22]- Aïadi, Noureddine, Op.cit., pp205-210.

[23]-إسماعيل ولد الشيخ أحمد، **الساحل الإفريقي: تحديات الأمن والتنمية**. موريتانيا: المركز الموريتاني للدراسات والبحوث، 2024، 89 .

[24]-أحمد ميزاب، **الأمن القومي في الساحل: رؤى جيوسياسية.** دار النشر الوطنية، الجزائر، 2024، ص 210.

[25]- Alex de Waal, The Future of Peacekeeping and Peace Enforcement in Africa: Insights from the Sahel, **African Affairs Journal** ,Vol. 121, No. 483, 2022, pp. 415–418.

[26]- جان هيرفيه جيزيكيل، **مالي: البحث عن عقد اجتماعي جديد**، تقارير مجموعة الأزمات الدولية، بروكسيل 2024، ص 54.

[27]-أداما ديانغ ، **منع الإبادة وحقوق الإنسان في إفريقيا.** بريطانيا: مطبعة جامعة أوكسفورد (بالتعاون مع معاهد إفريقية)، 2023، ص 175.

[28]- المرأة، السلام، والأمن في مالي: تعزيز التماسك الاجتماعي في مشهد جيوسياسي متغير، معهد الصحافة و السلم و الحرب بالتعاون مع مؤسسة باندا للاستشارات الدولية ، 2025، ص 22-27.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. أحمد، ميزاب، (2024)، الأمن القومي في الساحل: رؤى جيوسياسية، الجزائر، دار النشر الوطنية.
2. أداما ديانغ ،(2023)، منع الإبادة وحقوق الإنسان في إفريقيا، بريطانيا، مطبعة جامعة أوكسفورد (بالتعاون مع معاهد إفريقية).
3. إسماعيل ولد الشيخ أحمد،(2024)، الساحل الإفريقي: تحديات الأمن والتنمية، موريتانيا،المركز الموريتاني للدراسات والبحوث.
4. بريش، عبد القادر، (2016)، السياسة الخارجية الجزائرية: الأبعاد والمرتكزات، الجزائر، دار الهدى.

5. رمطان، لعمامرة، (2023)،الدبلوماسية الجزائرية: هندسة السلام في إفريقيا، الجزائر،منشورات دحلب.
6. عزي، محمد لخضر،(2014)، السياسة الخارجية الجزائرية بين الثوابت والمتغيرات، الجزائر، دار الخلدونية.
7. يارا، خالد، (2025) ، الفراغ الجيوسياسي في الساحل الإفريقي: قراءة في تراجع الدور الفرنسي وصعود الفاعلين الجدد، مصر، مركز "ترو ستاديز" للأبحاث والدراسات (*True Studies*).
8. Aïadi, Noureddine,(2024) , Kidal vaut bien une guerre : l'Algérie, la France et le Mali au cœur des enjeux sahélo-sahariens , Alger , Publications Al-Qabia.
9. Vircoulon, Thierry ,(2013) ,L'Algérie et la crise malienne, France, Institut Français des Relations Internationales (IFRI).

- **المقالات**:

1- Alex de Waal, (2017), The Future of Peacekeeping and Peace Enforcement in Africa: Insights from the Sahel, African Affairs Journal ,Vol. 121, No. p 483.

2-Hadjab, Abdelghanie, (2025), The Algerian Mediation Role in Resolving International Disputes, Journal of Legal Studies and Researches, Vol. 10, No. 1,pp 40-49.

3-Muhammed ,TANDOĞAN, Omar BOUACHA, (2017), THE ALGERIAN SECURITY APPROACH TOWARDS THE SAHEL REGION: CASE OF MALI , Türkiyat Mecmuası, c.27/1, pp305-306.

- **المداخلات**:

1. حميدة ميلاد ،أبو روينة، (14 - 15 ديسمبر 2013)، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا: بين الرؤية وآليات الحل، المصالحة الوطنية في ليبيا: المفهوم، التحديات، والآفاق، جامعة طرابلس ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛

- **مواقع الانترنيت:**

1- توتُّر العلاقات الجزائرية المالية، (2025)، نقلا عن :https://www.cass-center.org/ar/blog/ .

2- قراء تحليلية في الأزمة السياسية بين الجزائر ومالي.. الجذور التاريخية وأسباب التصعيد الراهن، (2025) ،نقلا عن:
https://africanperceptions.org/ar/2025/04/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84/?utm.

3-حبيب ،الله مايابى، سؤال وجواب.. أسباب وتداعيات الأزمة بين مالي والجزائر، (2025)، نقلا عن:
https://www.aljazeera.net/news/2025/4/8/%D8%B3%D8%A4%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D8%A5%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9?utm_source .

- **التقارير:**

1. جان ،هيرفيه جيزيكيل، (2024)، مالي:البحث عن عقد اجتماعي جديد، بلجيكا، تقارير مجموعة الأزمات الدولية.
2. تقرير مؤشر الحرية الدينية والتركيبة السكانية، (2015)،الجمهورية المالية، التقرير السنوي الخاص بالدين والإثنيات، مركز الدراسات الإفريقية.
3. صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA) ، (2024)، تقرير حالة سكان العالم 2024: المؤشرات الديموغرافية لغرب إفريقيا، نيويورك.
4. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI) ، (2024)،تقرير الاتجاهات في الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024، ستوكهولم .
5. المرأة، السلام، والأمن في مالي: تعزيز التماسك الاجتماعي في مشهد جيوسياسي متغير،(2025)معهد الصحافة و السلم و الحرب بالتعاون مع مؤسسة باندا للاستشارات الدولية .
6. UN Security Council,(2024) Report of the Secretary-General on West Africa and the Sahel, S/2024/871, covering developments and

trends in West Africa and the Sahel for the period 1 July – 30 November .

7. UN Security Council,(2024) Report of the Secretary-General on MINUSMA, S/2024/105, para.